

تبني نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات كآلية لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري،

دراسة تطبيقية بشركة اتصالات الجزائر -ولاية الأغواط-

**Adopting the model corporate governance as a mechanism to address the phenomenon of financial and administrative corruption
Applied study of Algeria telecom company -Laghout-**

روحي فيسة عمر¹، عيسى معزوزي²

¹ جامعة حسينية بن بوعلي - الشلف (الجزائر)، o.roubehiefissa@univ-chlef.dz

² جامعة عمار ثليجي - الأغواط (الجزائر)، ai.mazouzi@univ-lagh.dz

تاريخ النشر: 2023/06/15

تاريخ القبول: 2023/03/19

تاريخ الارسال: 2022/11/17

ملخص:

تعد الحوكمة من أكثر الأنظمة انتشارا في الشركات لضبط الممارسات والأنشطة وترشيدها لمكافحة الظواهر المتعلقة بممارسات الشركات، ويعتبر نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر النماذج استخداما لتوافقه مع جميع المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، ويستهدف هذا النموذج الظواهر الكبرى كظاهرة الفساد المالي والإداري موضوع الدراسة، لذلك هدفت دراستنا لإظهار مدى إمكانية تبني هذا النموذج المقترح في مكافحة ومعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الأغواط. وتوصلنا من خلال ذلك وجود دور فعال لنموذج التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الأغواط، وهذا ما تبين من خلال العلاقة الإيجابية بين معاملات الارتباط بالنسبة للنموذج والظاهرة وقد عكسه أكثر معامل ارتباط بعد المعاملة المتكافئة للمساهمين وظاهرة الفساد المالي والإداري. كلمات مفتاحية: الحوكمة، نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات، الفساد، الفساد المالي، الفساد الإداري.

تصنيفات JEL : F53, L86, C12

Abstract :

The governance is the most widespread systems in companies to control practices and rationalize them to combat phenomena related to the practices of companies. The OECD model is the most used because it is compatible with principles of corporate governance. This model targets major phenomena as a phenomenon Financial and administrative corruption is the subject of the study, so our study aimed to show the possibility of adopting this proposed model in combating and addressing the phenomenon of financial and administrative corruption in Algeria Telecom, in the state of Laghouat. we concluded that there is an effective role for the model of cooperation economic and development for corporate governance in addressing the phenomenon of financial and administrative corruption in the Algeria Telecom Company in the state of Laghouat, and this was shown through the positive relationship between the correlation coefficients for the model and the phenomenon. and administrative.

Keywords: Governance; OECD corporate governance model; corruption; financial corruption; administrative corruption.

JEL Classification Cods : C12, L86, F53

المؤلف المرسل: رويحي فيسة عمر، الإيميل: o.roubehiefissa@univ-chlef.dz

المقدمة:

تتعدد الأنظمة والمداخل التي يمكن من خلالها معالجة الظواهر والمشاكل التي تواجه الشركات اليوم، ومن أكثر الظواهر شيوعا ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تنخر في أجساد الأنظمة الحالية لمعظم الشركات، ويعد نظام حوكمة الشركات وفقا لنموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أكثر الأنظمة شهرة وشمولا لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها ومعالجتها، فالاعتماد على هذه النموذج للوصول إلى حل جذري لهذه الظاهرة والقضاء على الأسباب الرئيسية المسببة لها يمكنها من تحسين صورتها والاستمرارية وتحقيق رضا أصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة مع الشركة، ويكون ذلك من خلال تبني سياسات ومناهج ابتكارية وإبداعية تعمل على الاستخدام الصحيح لهذا النظام من طرف العاملين بالشركة وجميع أطرافها سواء من داخل أو خارج الشركة لتعظيم الحلول المقترحة في مواجهة مثل هذه الظواهر بطريقة صحيحة من أول مرة وبالشكل المطلوب وفي الوقت المحدد تماما.

إشكالية الدراسة:

يعتبر نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات إحدى أكثر النماذج استخداما لمعالجة استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري بالشركات كما يعمل على معالجتها لضمان شفافية التقارير والنتائج المالية والتشغيلية بصفة عامة. وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات من أجل مكافحة ومعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط؟

أهمية الدراسة:

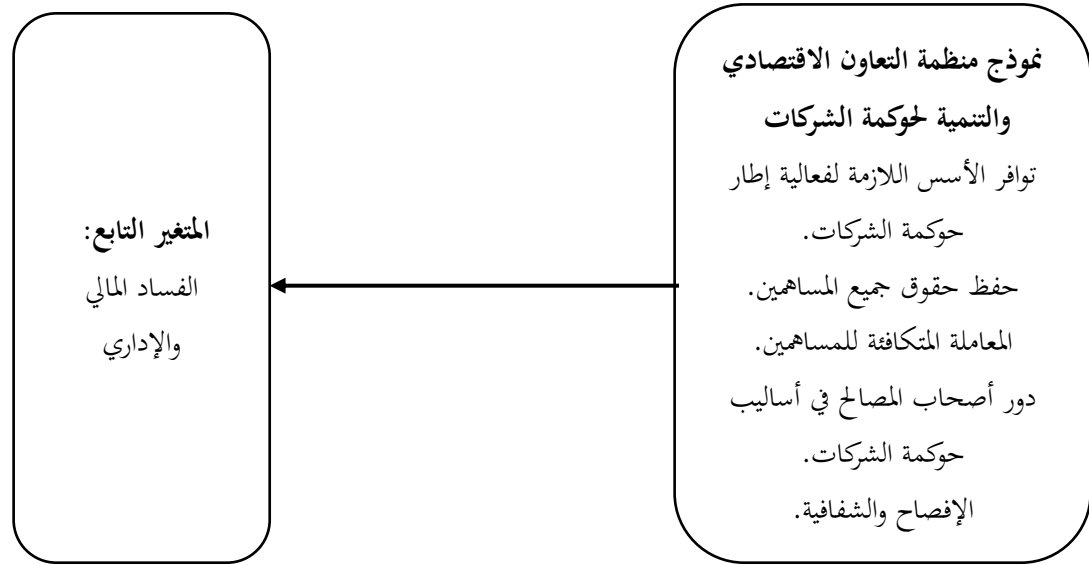
تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث عن مدى فعالية استخدام نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات من أجل مكافحة ومعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري والحد منها مع تقديم الحلول المبدئية في ظل الاستخدام الدائم لنظام الحوكمة بشكل عام في الشركة مع تحسين الحلول المقترحة بأسلوب إبداعي يؤدي فيما بعد إلى القضاء نهائيا على هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى:

- ✓ التعرف على واقع الحوكمة داخل شركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط؛
- ✓ إسقاط تطبيقي لنموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واستخدامه في الشركة لمحاولة الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ومعالجتها؛
- ✓ التعرف على مدى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بالشركة والأضرار التي لحقت بها؛
- ✓ توضيح مدى فعالية النموذج المقترح لمعالجة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري بالشركة مع إمكانية القضاء عليها نهائيا.

نموذج دراسة:



الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي لنموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط عند مستوى معنوية (5%).

الفرضيات الفرعية:

- ✓ يوجد أثر معنوي لبعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية (5%)؛
- ✓ يوجد أثر معنوي لبعد حفظ حقوق جميع المساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية (5%)؛
- ✓ يوجد أثر معنوي لبعد المعاملة المتكافئة للمساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية (5%)؛
- ✓ يوجد أثر معنوي لبعد دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية (5%)؛
- ✓ يوجد أثر معنوي لبعد الإفصاح والشفافية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية (5%)؛
- ✓ يوجد أثر معنوي لبعد مسؤولية مجلس الإدارة في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية (5%).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من مجموعة عمال شركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط، حيث قمنا بتوزيع 36 استبانة واسترجعنا 34 ومنه أصبحت عينة الدراسة 34.

أساليب جمع البيانات:

في القسم النظري تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب، مجلات، رسائل وأطروحات...، في حين تم الاعتماد كليا على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات في القسم التطبيقي وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في التحليل واختبار الفرضيات: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، الانحدار الخطي المتعدد.

1- أساسيات حول حوكمة الشركات وفقا لنموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

1-1- بداية فكرة الحوكمة وتطورها التاريخي:

مرت حوكمة الشركات بالعديد من المراحل التي أثرت عليها، وكانت بدايتها غير المباشرة بتنبؤات سميث (1776) التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم قال فيه: "إنه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم أنفسهم أصحابها، وذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم و ليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات و في مراجعة الحسابات و الفساد في الحسابات" (bather, 2006, p. 27)

وبعد ذلك أتى الأستاذان في جامعة هارفارد Berle and Means عام 1932 وتناولوا فصل الملكية عن الإدارة، وتم توضيح ذلك في المشكلة الأساسية للإدارة التي تنجم عن الفصل بين الوظيفتين والتي من الممكن حدوثها بين مديري ومالكي الشركة. (steger & amann, 2008, p. 5)

واستمر بعد ذلك التطوير والتعديل عليها إلى أن وصل إلى إقرار قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي بالكاد تجمع عليه العديد من دول العالم تستمد منه قوانين وأطر الحوكمة الخاصة بهذه الدول. ويلخص الجدول التالي مراحل نشأة وتطور الحوكمة عالميا:

الجدول (01): نشأة وتطور الحوكمة عالميا.

العام	الجهة	الإصدار
1992	CADBURY	صدور القواعد البريطانية لحوكمة الشركات بتقرير siradrian cadbury في عام 1992 حيث ألزم الشركات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتزام به.
1995	GREENBURY	صدور تقرير لجنة GREENBURY الذي ركز على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والذي أوصى بالإفصاح الكامل عن المدفوعات للإدارة من رواتب ومكافآت.
1998	HAMPLE	صدور تقرير HAMPEL الذي عني بحوكمة الشركات وجاء ليعيد النظر في نظام حوكمة الشركات في المملكة المتحدة من خلال شمول القانونين السابقين 1992 CADBURY و 1995 GREENBURY في هذا التقرير.
1999	OECD	صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لحوكمة الشركات في عام 1999 والتي أصبحت حجر الأساس و معيارا دوليا لواجبي السياسات و المستثمرين و الشركات و الآخرين أصحاب المصالح مع الشركات في جميع أنحاء العالم.
2002	SARBANES- OXLEY ACT	استجابة الأزمات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية صدر قانون SANBANES OXLEY ACT بعد ما أقره الكونغرس الأمريكي كتشريع وتم التحديد فيه متطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة تكوين لجان

تبنى نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات كآلية لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، دراسة تطبيقية بشركة
اتصالات الجزائر -ولاية الاغواط-

		التدقيق وتحديد مسؤولياتها.
2004	OECD	إصدار نسخة 2004 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD واشتملت على مراجعة النسخة السابقة لمراعاة التطورات الأخيرة و الخبرات في دول المنظمة وخارجها.
2008	OECD	إصدار نسخة 2008 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتضمنت على القواعد السابقة مدموجة بالخبرات العملية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف الاضطلاع بمسؤولياتهم.

المصدر: عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، 2013، ص 23.

1-2- تعاريف حول حوكمة الشركات:

حظي مفهوم الحوكمة بعدة تعريفات أبرزها:

تعريف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر: في الجزائر أطلق مصطلح الحكم الراشد على حوكمة الشركات وقد عرفه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في مارس 2009 ب: "يعتبر تلك العملية الإدارية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصراحة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها".

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، مساهميها وذو المصلحة الآخرين، و تقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة، تحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء. (عبدي، 2016، صفحة 20)

من التعاريف السابقة يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها: "نظام متكامل للرقابة المالية والإدارية على أنشطة الشركة وفقا لما يناسب أصحاب المصالح لضمان حقوقهم بصفة متوازنة".

1-3- الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في الشركة:

تشارك أربعة أطراف رئيسية في تطبيق الحوكمة السليمة للشركات ويحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق قواعدها: (سليمان، 2009، الصفحات 19-20)

1-3-1- المساهمون: إن هؤلاء المساهمون هم في الحقيقة مجموعة من المستثمرين الذين قرروا استثمار أموالهم في نشاطات شركة ما، وبالتالي فإن مصلحتهم المباشرة تتمثل في الحصول على أعلى عوائد نقدية ممكنة للأسهم بالإضافة إلى إمكانية المحافظة على القيمة الحقيقية للأسهم أو مضاعفتها في السوق وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، ويمكن للمساهمين التصويت لتغيير لوائح الشركة أو رفض التغيرات حول الاندماج أو البيع، وعدا هذا لا يكون للمساهمين أي من حقوق تتمثل في اتخاذ قرارات مباشرة بالنسبة لإدارة نشاط الشركة.

1-3-2- مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح. ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم. كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركات وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، وقد بينت المبادئ العالمية للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بعدة واجبات عند أدائهم عملهم.

1-3-3- الإدارة: تعرف بعض الأدبيات الاقتصادية " الإدارة " على أنها مجموعة من الأفراد المرتبطين فيما بينهم بعلاقة وكالة محددة تتجدد سنويا من قبل المساهمين، ولجلس الإدارة بمقتضى عقد لوكالة اتخاذ ما يراه من قرارات تحقق أهداف الشركة. وهذا التعريف يطرح في نقطتين:

✓ الإدارة يتم تعيينها من قبل المساهمين؛

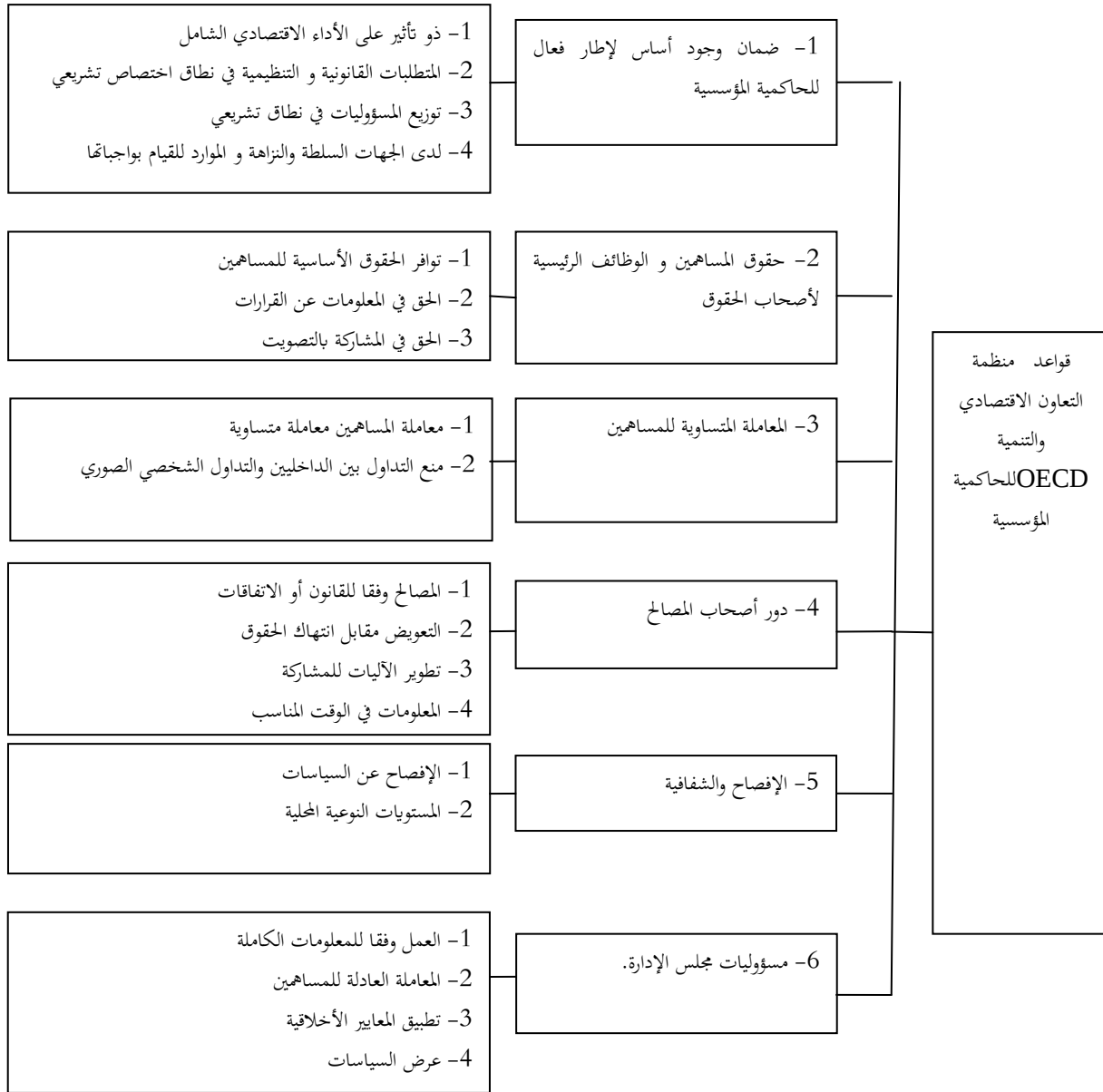
✓ رضا المساهم هو أساس بقاء الإدارة واستمرارها في العمل وتعتبر الإدارة هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

1-3-4- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال الموظفين. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان إلا أنهم في مجموعهم يشكلون أطرافا مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالدائنون مثلا هم اللذين يقومون بتمويل الشركة في حين يقوم العمال والموظفين بالإنتاج.

1-4- نموذج لمبادئ حوكمة الشركات كما وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.(OECD):

قسمت المبادئ سنة 1999 إلى خمس مجموعات رئيسية وتم تعديلها فيما بعد سنة 2004 إلى ست مجموعات رئيسية كما هو مبين في الشكل الآتي: (ثماني، 2012، الصفحات 39-40)

الشكل (02): نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات.



المصدر: عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، ص39.

2- ماهية الفساد المالي الإداري في الشركات:

2-1- تعاريف عامة حول الفساد المالي والإداري: قبل التطرق الى مفهومي الفساد المالي الإداري لابد من التعقيب على مفهوم الفساد في صورته العامة حيث يعرف على أنه: "إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة لشخص ما، بهدف تحقيق مكاسب شخصية إضافة الى وجود مقترن بتضارب المصالح".

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية: "بأنه إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية، وهو نفس التعريف الذي أورده هيئة الأمم المتحدة "الفساد سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الأضرار بالمصلحة العامة". (مداح، 2018، صفحة 17)

وبالتالي فالفساد يعني: إساءة استخدام السلطة والنفوذ العام لتحقيق مكاسب ومصالح خاصة.

2-2- تعريف الفساد المالي: يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحسوبية في التعيينات الوظيفية. (صوفي و قوراري، 2012، صفحة 5)

2-3- تعريف الفساد الإداري: يمكن تعريفه على أنه الانحرافات الإدارية والوظيفية، أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار. (مداح، 2018، صفحة 24)

2-4- أسباب الفساد المالي والإداري: ظاهرة الفساد تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة للفصل بين الممارسات الفاسدة وغير الفاسدة هي الشفافية والمحاسبة ولم يقتصر على دولة دون أخرى ولكن أصبحت ظاهرة عالمية وإن اختلفت درجة تفشيها، فالدول على مستوى المعمورة تعاني وبدرجات متفاوتة من مشكلة الفساد التي شملت جميع جوانب الحياة، وهناك علاقات ارتباط وسببية بين مستويات الفساد كافة التي ترتبط بعدة عوامل منها العوامل السياسية فتعتمد مستويات الفساد تبعاً لقوة أو ضعف الحريات المدنية مثل حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام وحرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني من عدمها، أما العوامل القانونية فيتناسب الفساد مع غياب التشريعات وتطبيق القانون ويتوقف على مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية، وكذلك العوامل البيروقراطية أي كلما كثرت القوانين والتعليمات وتداخلت مع بعضها البعض ولا سيما في ميدان الخدمات والدوائر المالية والضريبية كلما زادت الصلاحيات وتراخت المحاسبة ونتيجة ذلك تتسع رقعة الفساد، وهناك عوامل أخرى منها ضعف الأجور والرواتب التي يتقاضاها الموظفون الحكوميون التي تتناسب طردياً مع الفساد، وعندما ينتقل الحكم من الدولة البيروقراطية إلى الدولة الديمقراطية فإن الفساد سرعان ما ينتشر وتشتع ظاهريته، أما الإعانات والمساعدات الاقتصادية فتستغل الدول التي تعاني من سوء الحكم هذه الإعانات والمساعدات والقروض والهبات التي تقدم لها من المؤسسات المالية الدولية فتحدث بها مؤسسات وهمية تسخر في خدمة كبار المسؤولين، وقد اختلفت النظريات في تفسير أسباب الفساد، فالنظرية الاقتصادية ترجع الفساد إلى البحث عن الربح وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام، التي يرى أنصارها أسباب الفساد هو التفاعل بين الزبائن و العملاء وأفراد آخرين يتصفون بالفساد، فإن هذا الرأي لم يأخذ في اعتبار دور الموظفين الرسميين في الدولة للتعين على الوظائف ووضع العقوبات والحوافز مما يشكل بيئة مناسبة للمؤسسات والقطاعات التي يحدث في نطاقها الفساد. ولكن مدخل في الاقتصاد السياسي يتفق مع الخطوط حيث يبين الفروق في القوة الفكرية والسياسية بين المجموعات والفروق في الموارد المخصصة بواسطة الدولة للمجموعات كمتغيرات تفسيرية، وبناء على ذلك يعترف بتعدد الفساد ويقبل بوجود الكثير من أشكال الفساد ويرى أن النظرية طويلة الأجل مستأصلة في التجربة التاريخية والحقائق السياسية والتي تحتل أهمية كبيرة في فهم الفساد واتخاذ إجراءات فعالة لمقاومته، أما العوامل الدولية فيه أحد أسباب الفساد حيث إن الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية كوسيلة من الوسائل التي يمكن من خلالها جني الربح من قبل الموظفين الفاسدين، فقد يكون في صورة رشاوى ومدفوعات غير مشروعة أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع، وهنا يأتي دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مقاومة الرشوة الدولية غير الشرعية، ويتضح من ذلك أن للغرب العديد من الأفكار الهدامة التي تم

تصديرها إلى الدول النامية ومنها أن الفساد لا ضير بالقليل منه فهو كالشحم الذي يدير المكائن ومن هنا أصبح الفساد سلعة تصدر، فلم يقتصر الفساد على تحقيق المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة، بل يتعدى ذلك إلى تشويه النسيج الاجتماعي بتدرج طبقة من المجتمع التي تركز وراء المال والسلطة وتتحكم بموارد المجتمع دافعة أغلبية أفرادها إلى أسفل السلم الاجتماعي مما يؤدي إلى خلل في أسس البناء الاجتماعي، ويسمى هذا النوع بالفساد المنتظم الذي يصعب محاربته لأنه يمتد إلى كل فئات المجتمع ويتخلل بين طبقاته. (راهي، 2009، صفحة 200)

2-5- أبرز مظاهر الفساد المالي والإداري: للفساد مظاهر متعددة أصبحت مألوفة لدى أغلب الناس من خلال وسائل الإعلام، ومنها الإضرار بالأموال والمصالح العامة. ومظاهر الفساد الإداري والمالي متعددة أشهرها:

2-5-1- الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول. (بومعراف، 2017، صفحة 135)

2-5-2- الاختلاس: يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للمؤسسة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المسترجعة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ ديناً معدوماً بعد مضي فترة من الزمن. (كريفار و بريري، 2017، صفحة 59)

2-5-3- الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد. (بومعراف، 2017، صفحة 136)

2-5-4- الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعييني شخص في منصب معني لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غري كفؤ أو غير مستحق. (بومعراف، 2017، صفحة 136)

2-5-5- غسيل الأموال: هي مجموع الأنشطة التي تتم في الخفاء وبعيدا عن أعين الأجهزة الحكومية باعتبارها مصادر غير مشروعة، فيتم تبييضها وتحويلها وإكسابها صفة الشرعية والقانونية حتى تكون جزء من النظام المالي الرسمي المشروع في الدولة. (رجم و حليمي، 2012، صفحة 5)

2-5-6- التفريط في المال العام: وغالبا ما يقوم بهذا السياسيون والمسؤولين الحكوميين كسحب قروض من البنوك المملوكة للدولة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصوله على جزء من القرض على سبيل الرشوة أو العمولة، والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة. (رجم و حليمي، 2012، صفحة 4)

2-5-7- الغش أو التلاعب: ويعني تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في أغراض خاصة. (مداح، 2018، صفحة 29)

2-6- آليات حوكمة الشركات كوسيلة لمعالجة ومكافحة الفساد بالشركات: يمكن معالجة ومكافحة الفساد من خلال تطبيق آليات حوكمة الشركات، فمن خلال الأسباب التي وراء الفساد وخاصة عدم الشفافية وضعف الرقابة نستنتج واعتمادا على

مبادئ حوكمة الشركات وفقا لنموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى الرفع من الشفافية والإفصاح ويعزز الرقابة والإشراف أكثر على ممارسات وأعمال الشركات، إضافة إلى أن هذه المبادئ تركز على تحديد مسؤوليات وواجبات كل فرد داخل الشركة مما يجعل مساءلتهم نسبيا ممكنة.

وقد اقترح بانفيلد **Banfield** سنة 1975 نموذج "الأصيل - الوكيل" لوضعية وظيفة الفساد في المؤسسات العمومية، حيث أن النموذج يدعم فكرة أنه كلما كانت قوة السلطات العمومية أكبر، يكون هناك حافز كبير للوكلاء العموميين في ممارسة الفساد، وهذا النموذج من بين النظريات التي فسرت قيام حوكمة الشركات، حيث تساهم حوكمة الشركات في مكافحة الفساد من خلال: (عمر، 2017، صفحة 57)

✓ طلب تعيين مراجع مستقل حتى وإن كان على أساس اختياري كشرط للحصول على قروض أو منح التنمية، وكان أو لإجراء طبق في هذا الإطار مراجعة البنك المركزي الروسي عندما أثبتت مزاعم حول الفساد في إدارة البنك المركزي للقروض التي حصل عليها من صندوق النقد الدولي؛

✓ يعد تدريب الصحافة الاقتصادية إحدى النواحي الأساسية لأيّ جهود تهدف إلى منع الرشوة، لأن هذه الصحافة تعد بوابة للإفصاح عن تلك الممارسات والكشف عنها وهو ما يهدد مناصب الأفراد في المؤسسات في حال إقدامهم عن خطوات تدعم الفساد؛

✓ إنشاء سجلات جديدة للأسهم، فكثيرا ما يحدث أن تقوم المنشآت التي تمت خصصتها حديثا بتدوير الأسهم أو القيام بعدم تسجيل الأسهم المشتراة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ وضع معايير للشفافية والإخطار عن بيع الأصول الأساسية، مع تمكين المستثمرين من الحصول على تعويضات في حالة خسارة؛

✓ ومع تطور حوكمة الشركات تخلق صعوبة في استمرار الفساد، لأن الحوكمة تأسس هيكل يصبح فيه إخفاء المدفوعات التي جاءت بصورة فاسدة وصعبة للغاية، واتخاذ القرارات ليس في يد فرد واحد فقط. فحوكمة الشركات ينتج عنها تكاليف مرتفعة لسلوك أفرادها الفاسد، فوجود نظم واضحة وصريحة تنظم العلاقات والأدوار والمسؤوليات بين الأفراد والهيئات سيكون واضحا وجليا وتكون هناك المساءلة عن المسؤولية.

3- الإطار التطبيقي للدراسة.

نرمي من خلال هذا المحور إلى التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ومن ثم إلى قياس درجة ثبات أداة الدراسة، ومن أجل ذلك قمنا بتفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تضمنها الاستبيان الموجه للعاملين بشركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط، وعالجناها ببرنامج SPSS.

3-1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية:

الجدول (02): توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الشخصية

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	23	67.6%

تبني نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات كآلية لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، دراسة تطبيقية بشركة
اتصالات الجزائر -ولاية الاغواط-

32.4%	11	أثنى	
26.5%	9	من 20 إلى 29 سنة	السن
29.4%	10	من 30 إلى 39 سنة	
20.6%	7	من 40 إلى 49 سنة	
23.5%	8	أكثر من 50 سنة	
2.9%	1	مدير	الوظيفة
26.5%	9	رئيس قسم / رئيس مصلحة	
35.3%	12	موظف إدارة	
35.3%	12	تقنيين	
32.4%	11	أقل من 5 سنوات	الخبرة
32.4%	11	من 5 إلى 10 سنوات	
17.6%	6	من 11 إلى 15 سنة	
14.7%	5	من 16 إلى 20 سنة	
2.9%	1	أكثر من 20 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

3-2- إختبار ثبات الأداة: تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (CRONBACH-ALPHA) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (03): اختبار ثبات أداة الدراسة معامل الفا كرو نباخ

عدد العبارات	معامل ثبات الدراسة (الفا كرونباخ)
24 عبارة	0.793

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول التالي نجد أن معامل ألفا كرونباخ يساوي (0.793) أي 79.3% وهو أكبر من 0.65 وبالتالي يمكننا أن نقول إن أداة الدراسة تمتاز بثبات قوي مما يجعلها صالحة لهذه الدراسة.

3-3- تحليل بيانات الدراسة: سنعرض ونحلل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان معتمدين في ذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

3-4- وصف إجابات أفراد العينة:

3-4-1- وصف إجابات أفراد العينة للمتغير المستقل: نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات: 3

الجدول (04): اتجاهات أفراد العينة للمحور الأول: توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات.

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تبني أسس القانون الداخلي للمؤسسة وفقا لما ينص عليه القانون العام.	3.3	1.102	محايد
2	تطبق مبادئ الحوكمة داخل الشركة بشفافية.	3.39	0.931	محايد
3	تدرج مبادئ الحوكمة خلال الممارسات القانونية للشركة.	3.9	0.723	موافق
	مجموع عبارات المحور الأول	3.6	0.878	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (04) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات مساويا لـ: (3.6) وانحراف معياري (0.878) وهو ضمن فئة الموافقة*، أي أن هناك موافقة على إجابات المحور الأول خاصة العبارة الثالثة حيث يتم إدراج مبادئ الحوكمة عند أي ممارسة قانونية للشركة وذلك بالرجوع إلى المبدأ القانوني في نموذج حوكمة الشركات.

الجدول (05): اتجاهات أفراد العينة للمحور الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم توفير الحقوق الأساسية للمساهمين باعتبارهم أحد الأطراف الفاعلة في الشركة.	3.5	0.984	موافق
2	تعطي الشركة الحق في الاطلاع المعلومات الخاصة بالقرارات للمساهمين.	3	1.002	محايد
3	تطلع الشركة باستمرار وبشكل دوري المساهمين عن جميع التعاملات العادية والغير عادية الخاصة بالشركة.	3.2	1.123	محايد
مجموع عبارات المحور الثاني				
		3.2	0.895	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (05) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور حفظ حقوق جميع المساهمين جاء مساويا لـ: (3.2) وانحراف معياري (0.895) وهو ضمن فئة محايد، وبالتالي فإن هناك ميولات في اتجاهات أفراد العينة بخصوص عبارات المحور، فقد صبت معظم اتجاهات إجابات الأفراد في جانب الحياد ماعدا العبارة الأولى موافق، حيث تعكس مدى التزام إدارة الشركة بضمان الحقوق الأساسية للمساهمين باعتبارهم أحد الأطراف الفاعلة في نشاطات الشركة، ولكن ذلك لا يعني أنها تتم على أكمل وجه ويرجع ذلك حسب رأي الباحثين إلى أن ممارسات حوكمة الشركات بالجزائر تعد حديثة نسبيا مقارنة ببعض الدول وهو ما يفسر النتائج المتوصل إليها بخصوص هذا المحور.

الجدول (6): اتجاهات أفراد العينة للمحور الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم معاملة جميع المساهمين بأسلوب متكافئ ولا يوجد تفرقة بين مساهم جديد أو قديم أو محلي أو أجنبي.	3.41	1.122	موافق
2	تطلع الشركة جميع المساهمين ودون استثناء على التقارير المالية وغيرها.	3.2	1.023	محايد
3	تعطي الشركة تفويض فعلي في حال انتهاك الحقوق لجميع المساهمين دون استثناء.	3	0.756	محايد
مجموع عبارات المحور الثالث				
		3.2	0.824	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (06) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور المعاملة المتكافئة للمساهمين جاء مساويا لـ: (3.2) وانحراف معياري (0.824) وهو ضمن فئة محايد، وبالتالي فإن هناك ميول في اتجاهات أفراد العينة بخصوص عبارات المحور، فمعظم اتجاهات إجابات الافراد في جانب الحياد ماعدا العبارة الأولى موافق، حيث تعكس

*تم المقارنة هنا بالفئات المرجحة والمتمثلة في: من [1 إلى 1.8] غير موافق بشدة، من [1.81 إلى 2.6] غير موافق، من [2.61 إلى 3.4] محايد، من [3.41 إلى 4.2] موافق، من [4.21 إلى 5] موافق بشدة.

تبني نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات كآلية لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، دراسة تطبيقية بشركة
اتصالات الجزائر -ولاية الاغواط-

أساليب المعاملة المتخذة من طرف الشركة اتجه المساهمين رغم اختلاف تصنيفاتهم، فهناك جانب من الكفاءة في أسلوب المعاملة إلا أن ذلك لا يظهر بشكل واضح وصريح في جانب تقديم التقارير الدورية لجميع المساهمين دون استثناء المتعلقة بالقرارات المالية والتفويضات للمطالبة بالحقوق عند انتهاكها.

الجدول (7): اتجاهات أفراد العينة للمحور الرابع: دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تطور الشركة من آلياتها لتشجيع التعاون بينها وبين أصحاب المصلحة في مجال خلق الثروة وفرص العمل والاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.	2.9	0.956	محايد
2	تعمل الشركة على الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بينها وبين أصحاب المصالح ضمن إطار قانوني واضح.	3.2	1.121	محايد
3	تقوم الشركة بتعويض المساهمين وأصحاب المصلحة كما تمنحهم الحق في المطالبة بذلك	2.7	1.032	محايد
مجموع عبارات المحور الرابع				
		2.93	0.764	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (07) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات جاء مساويا لـ: (1.93) وانحراف معياري (0.764) وهو ضمن فئة محايد، أي هناك ضبابية في اتجاهات الأفراد بخصوص الآليات المقدمة من طرف الشركة ضمن إطار تعزيز التعاون بينها وبين أصحاب المصلحة بخصوص تطوير العمل والالتزامات القائمة وفقا للتشريع، وقد يرجع ذلك إلى عدم اطلاع المستجوبين على جميع أنشطة الشركة لما تحتويه بعضها بشيء من الخصوصية والسرية.

الجدول (8): اتجاهات أفراد العينة للمحور الخامس: الإفصاح والشفافية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم الإفصاح عن معلومات المتعلقة بالمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة.	3.9	1.123	موافق
2	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة.	3.3	1.002	محايد
3	مسؤولية الإفصاح الشفافية تقع أساسا على عاتق مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.	3.1	0.861	محايد
مجموع عبارات المحور الخامس				
		3.43	0.943	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (08) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور الإفصاح والشفافية جاء مساويا لـ: (3.43) وانحراف معياري (0.943) وهو ضمن فئة موافق، أي يوجد ممارسة فعلية لهذا البعد بالشركة وهذا ما يظهر من خلال إجابة الأفراد بخصوص العبارة الأولى من المحور، ولكن بالنسبة للعبارة الثانية والثالثة فوقع ضمن دائرة الحيادية لعدم التأكد حسب المستجوبين ما إذا كانت الشركة تفصح عن النتائج المالية والتشغيلية مثلما تفصح عن المخاطر أم لا وقد يرجع إلى مخاوف من تراجع وتأكل ميزتها التنافسية أو موقعها بالسوق، كذلك تبين لنا عدم اتضاح دور مجلس الإدارة بخصوص مسؤولية الإفصاح والشفافية ما إذا كانت متعلقة به أم لا.

الجدول (9): اتجاهات أفراد العينة للمحور السادس: مسؤولية مجلس الإدارة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يقع على عاتق مجلس الإدارة ضمان تطبيق المعايير الأخلاقية الى جانب عرض السياسات المتبعة داخل الشركة.	3.3	1.13	محايد
2	يكمل نظام الحوكمة داخل الشركة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة لضمان مسألة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.	3.3	2.1	محايد
3	يوفر مجلس الإدارة جميع المعلومات لتتضح ممارسته من خلال تكامل المعلومات فيما بينها منتهية باتخاذ قرارات رشيدة.	3.2	61.0	محايد
مجموع عبارات المحور السادس				
		3.32	0.949	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (09) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور مسؤولية مجلس الإدارة جاء مساويا لـ: (3.32) وانحراف معياري (0.949) وهو ضمن فئة محايد، أي يوجد مسؤولية لمجلس الإدارة في إطار ممارسات الحوكمة بالشركة ولكن غير واضحة بشكل كامل وهذا ما يظهر من خلال إجابة الأفراد بخصوص عبارات المحور، وقد يرجع ذلك إلى ضبابية مسؤوليات الإدارة بالشركة وما يقع على عاتقها فعلا سواء من خلال ضمان معايير محددة أو إتباع إجراءات وسياسات معينة.

3-4-2- وصف إجابات أفراد العينة للمتغير التابع: الفساد المالي والإداري:

الجدول (10): اتجاهات أفراد العينة للمحور: الفساد المالي والاداري

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تتخذ الشركة التدابير اللازمة لمحاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري.	3.2	0.963	محايد
02	يتم تطبيق القوانين الداخلي للشركة على جميع الأطراف الفاعلة سواء داخليا أو خارجيا.	2.9	1.254	محايد
03	تتم عمليات الكشف عن القوائم والنتائج المالية في إطار من الشفافية.	3.1	1.03	محايد
04	تساهم مصداقية المعلومات المدرجة في التقارير المالية والتشغيلية في الكشف على ظاهرة الفساد المالي والإداري.	3	8.26	محايد
05	توفر الشركة نظام رقابة فعال على العمليات المالية للحد من ظاهرة الفساد المالي.	2.5	0.723	غير موافق
06	تكشف المؤسسة عن جميع إعلانات التوظيف ضمن إطار الشفافية لضمان التوظيف دون طرق ملتوية.	2.4	1.08	غير موافق
مجموع عبارات الفساد المالي والإداري				
		2.85	0.942	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ في الجدول رقم (10) أن مجموع متوسط عبارات (المتغير التابع: الفساد المالي والإداري) هو (2.85) وانحراف معياري قدره (0.942) باتجاه محايد، وبالتالي يمكن القول أن ظاهرة الفساد المالي والإداري بالشركة متفشية نوعا ما وأن النظم والبرامج المعدة لمكافحة وعلاج هذه الظاهرة بالشركة غير فعالة وتحتاج إلى تعديلات وتحديثات عديدة، وقد يرجع ذلك إلى: ضعف الأنظمة الرقابية، عدم وضوح دور مجلس الإدارة ومسؤولياته، جودة المعلومة المالية والتشغيلية، عدم تبني نظام الحوكمة بشكل فعال، المركزية في اتخاذ بعض القرارات، عدم الكشف الشامل لجميع العمليات والنتائج والتقارير المالية والتشغيلية بشكل كامل ودوري وعرض بعضها فقط... الخ.

3-5- اختبار الفرضيات وعرض النتائج:

3-5-1- معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة:

الجدول (11): معامل الارتباط بين المتغيرات الفرعية المستقلة والمتغير التابع

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط
بعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات.	الفساد المالي والإداري	0.590
بعد حفظ حقوق جميع المساهمين.	الفساد المالي والإداري	0.653
بعد المعاملة المتكافئة للمساهمين.	الفساد المالي والإداري	0.760
بعد دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات.	الفساد المالي والإداري	0.435
بعد الإفصاح والشفافية.	الفساد المالي والإداري	0.542
بعد مسؤولية مجلس الإدارة.	الفساد المالي والإداري	0.710
نموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	الفساد المالي والإداري	0.710

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول رقم (11) يتضح أن هناك علاقة ارتباط ايجابية بين أبعاد نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات وإمكانية معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري وهو ارتباط طردي قوي بقيمة (0.71)، أما بالنسبة للمحاور الخاصة بالمتغيرات الفرعية المستقلة فلقد سجل أكبر ارتباط بين بعد المعاملة المتكافئة للمساهمين ومعالجة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط (0.76) وهو ارتباط طردي قوي كذلك.

3-5-2- الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية: بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان، نقوم باختبار الفرضيات عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الرئيسية:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر معنوي لنموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر معنوي لنموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر معنوي لبعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر معنوي لبعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد حفظ حقوق جميع المساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد حفظ حقوق جميع المساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد المعاملة المتكافئة للمساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد المعاملة المتكافئة للمساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الرابعة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الخامسة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد الإفصاح والشفافية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد الإفصاح والشفافية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية السادسة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد مسؤولية مجلس الإدارة في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد مسؤولية مجلس الإدارة في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

3-5-3- الانحدار الخطي المتعدد لمحاو الدراسة: لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بين

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفيما يلي سنعرضه من خلال الجدول التالي:

الجدول (12): جدول تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة f	قيمة a
بعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات.	ظاهرة الفساد المالي والإداري.	0.681	0.04			
بعد حفظ حقوق جميع المساهمين.	ظاهرة الفساد المالي والإداري.	0.721	0.06			
بعد المعاملة المتكافئة للمساهمين.	ظاهرة الفساد المالي والإداري.	0.490	0.02			
بعد دور أصحاب المصالح في أساليب	ظاهرة الفساد المالي والإداري.	0.531	0.12			

						حوكمة الشركات.
			0.03	0.684	ظاهرة الفساد المالي والإداري.	بعد الإفصاح والشفافية.
			0.07	0.632	ظاهرة الفساد المالي والإداري.	بعد مسؤولية مجلس الإدارة.
2.431	0.860	0.536	0.03		ظاهرة الفساد المالي والإداري.	نموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول رقم (12) نستنتج ما يلي:

3-5-4- المعادلة الرئيسية:

$$\text{معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري} = 2.431 + (1\text{م})0.681 + (2\text{م})0.721 + (3\text{م})0.49 + (4\text{م})0.531 + (5\text{م})0.684 + (6\text{م})0.632$$

3-5-5- بالنسبة لمعامل التحديد:

يعتبر معامل التحديد مقياسا لجودة النموذج حيث أنه كلما اقترب من (1) دل ذلك على جودة النموذج والعكس صحيح، ونلاحظ في هذه الدراسة أن معامل التحديد يساوي (0.536) مما يدل على أن إمكانية تبني نموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يساهم بما نسبته 53.6% في معالجة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط، أما الباقي فيرجع إلى عوامل أو أسباب وممارسات أخرى لم تدرج ضمن الدراسة.

وقد يرجع السبب في هذه النسبة أيضا إلى ضعف تبني الشركة لنظم الحوكمة بشكل غير فعال لمواجهة ظاهرة الفساد وغيرها من الظواهر المؤثرة على سمعة الشركة وادائها بشكل عام، ومع أن التطبيق الصحيح لنظام الحوكمة لم يظهر بشكل جلي في مكافحة ومعالجة هذه الظاهرة إلا أن ذلك لا يلغي الممارسة الفعلية لبعض الأبعاد بالشركة كالمعاملة المتكافئة والعدالة لجميع المساهمين وتمكينهم من الاطلاع على النتائج والتقارير المالية والتشغيلية بشكل دوري وهذا ما تبين في بعض إجابات الأفراد.

كما يظهر في الجدول تحليل تباين المعنوية لاختبار F حيث بلغت قيمته المحسوبة (0.860) عند درجة حرية (5) بقيمة احتمالية (0.03) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهو ما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية، وهكذا يمكن القول أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع، وبالتالي هناك دور فعلي ومؤثر لنموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مكافحة ومعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط.

3-5-6- بالنسبة للفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: نلاحظ أن قيمة (sig= 0.04 < 0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة أنه: يوجد أثر معنوي لبعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: نلاحظ أن قيمة (sig=0.06 > 0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة أنه: لا يوجد أثر معنوي لبعد حفظ حقوق جميع المساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: نلاحظ أن قيمة ($\text{sig} = 0.02 < 0.05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة أنه: يوجد أثر معنوي لبعد المعاملة المتكافئة للمساهمين في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: نلاحظ أن قيمة ($\text{sig} = 0.12 > 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة أنه: لا يوجد أثر معنوي لبعد دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: نلاحظ أن قيمة ($\text{sig} = 0.03 < 0.05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة أنه: يوجد أثر معنوي لبعد الإفصاح والشفافية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية السادسة: نلاحظ أن قيمة ($\text{sig} = 0.07 > 0.05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة أنه: لا يوجد أثر معنوي لبعد مسؤولية مجلس الإدارة في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

3-5-7- بالنسبة للفرضية الرئيسية: من خلال العودة للجدول لاختبار الفرضية الرئيسية نجد أن $\text{sig} = 0.03$ وهي أصغر من α ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها أنه: يوجد أثر معنوي لنموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا ما أكدته كل من الفرضيات الأولى والثالثة والخامسة.

الخاتمة:

إن التزام الشركات بتطبيق ممارسات ومبادئ الحوكمة وفقا للمعايير اللازمة والمعمول بها دوليا يمكنها من تفادي عدة مشاكل مع ترشيد التسيير داخل الشركة، كما يساهم في القضاء على عدة ظواهر تمس الشركات ومن أكثرها كما تناولنا في الورقة البحثية المقدمة ظاهرة الفساد المالي والإداري، فببني نموذج التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات باعتباره أكثر النماذج شيوعا وأشملها من حيث المكونات من مبادئ ومعايير وأسس سليمة والتي تعمل على تنفيذ وضبط نظام الحوكمة وتطبيقه يمكننا في الأخير من مكافحة ومعالجة هذه الظاهرة والحد منها، فالنجاح في تطبيق منهج أو نموذج معين في أي شركة يحتاج مبدئيا لبنية تحتية تدعم تطبيقه وهو ما نراه غير متوفر في معظم الشركات الجزائرية باعتبارها انتقلت من مرحلة المناجمنت إلى المناجمنت العمومي الجديد بتبني الأساليب الحديثة في الإدارة فهي جديدة نسبيا في هذه الممارسات والأساليب لكن ذلك لا ينفي الممارسات لبعض المبادئ والأنظمة المتوافقة مع المعايير المطلوبة والمنصوص عليها.

وفي هذا السياق توصلت دراستنا للنتائج التالية:

✓ وجود دور فعال لنموذج التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركة اتصالات الجزائر بولاية الاغواط، وهذا ما تبين من خلال العلاقة الإيجابية بين معاملات الارتباط بالنسبة للنموذج والظاهرة

وقد عكسه أكثر معامل ارتباط بعد المعاملة المتكافئة للمساهمين وظاهرة الفساد المالي والإداري الذي جاء مساويا ل
0.76؛

✓ يوجد أثر معنوي لبعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات وبعد المعاملة المتكافئة للمساهمين وبعد الإفصاح
والشفافية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية (5%)؛

✓ قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأنه يوجد أثر معنوي لنموذج حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في معالجة
ظاهرة الفساد المالي والإداري عند $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا ما أكدته كل من الفرضيات الأولى والثالثة والخامسة؛

✓ قبول الفرضيات الفرعية الأولى والثالثة والخامسة القائلة بأنه يوجد أثر معنوي لبعد توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة
الشركات وبعد المعاملة المتكافئة للمساهمين وبعد الإفصاح والشفافية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى
معنوية (5%)؛

✓ رفض الفرضيات الفرعية الثانية والرابعة والسادسة القائلتين القائلة بأنه يوجد أثر معنوي لبعد حفظ حقوق جميع المساهمين
ولبعد دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات وبعد مسؤولية مجلس الإدارة في معالجة ظاهرة الفساد المالي
والإداري عند مستوى معنوية (5%).

وبذلك نوصي ونقترح:

- ✓ العمل على إيجاد مناخ تنظيمي ملائم ومشجع لتبني نظام حوكمة فعال وتبني النموذج المقترح؛
- ✓ تمكين الأفراد من الإبداع في حل المشكلات مستخدمين مختلف الأساليب الإدارية الحديثة؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في مجال ممارسات وتطبيقات الحوكمة لمواجهة مشكلة الفساد المالي والإداري والحد
منها؛

- ✓ تبني أساليب واستراتيجيات أخرى لمكافحة ومعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري؛
- ✓ التركيز على تفعيل البعد القانوني والرقابي خاصة لنظام الحوكمة من أجل التقليل من ظاهرة الفساد المالي والإداري؛
- ✓ ضرورة التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون الاستخدام الصحيح لنظام الحوكمة داخل الشركة.

المصادر والمراجع:

- سليمان، مُجد مصطفى، 2009، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر.
- بومعروف، نسيم، 2017، مظاهر الفساد الإداري، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 06 (01)، 129-147، الجزائر.
- كريفار، مراد، مُجد، بربري، 2017، دور واهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة
اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13(17)، 53-66، الجزائر.
- راهي، مُجد، 2009، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 01 (02)، 197-
221، العراق.

- بن رجم، مُجّد، حليمي، حكيمة، 2012، الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشاره، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، بسكرة (الجزائر).
- صوفي، إيمان، قوراري، مريم، 2012، أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، بسكرة (الجزائر).
- بن عمر، مُجّد، 2017، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ثاني، ميرة، 2012، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عبدي نعيمة، 2016، أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- مداح، عبد الباسط، 2018، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر.

Aather, adam, 2006, **The comparries Act 1993 and Directors 'duties: Small and medium entities are not Well catered for**, working paper, departement of accounting, university of waikato, new zeland.

Ulrich, steger, wolfgang, amann, 2008, **corporate governance: How to add value**, jhon wiley & sons LTD, england.